

# النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

صفحة اسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

## 2,8 مليون برميل إنتاج الكويت النفطي بحسب «أوبك»

رفعت الكويت إنتاجها النفطي بمعدل 20 ألف برميل يوميا خلال شهر ابريل الماضي ليصل إنتاجها النفطي حسب منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» الى 2,8 مليون برميل يوميا.

وبحسب بيانات رسمية من مسؤول رفيع المستوى في وزارة النفط لـ «الانباء» فإن إنتاج الدول الأعضاء في «أوبك» خلال ابريل الماضي بلغ 30,5 مليون برميل يوميا، وذلك بزيادة قدرها 250 ألف برميل يوميا مقارنة بإنتاج شهر مارس الماضي.

# تعديل مسار «النفط» يبدأ من تجانس القيادات النفطية

لسنوات من ترسيات المناقصات بشكّل خاطئ، على شركات لا تستحق أن تفوز بمثل هذه المشاريع وكانت النتيجة هي تأخير التنفيذ لعدة أشهر ووجود مشاكل في التصميم وغيره. والمطلوب حاليا هو وجود شفافية في طرح وترسية المناقصات النفطية الكبرى وأن يكون للقطاع الخاص المحلي دور مهم ومحوري في تنفيذ تلك المشاريع.

في الختام، يتعين أن نعي أن القطاع النفطي ليس قطاعا مهماشلا لعب فيه يوميا، فهو قوت البلد ومستقبل الأجيال، لقد تلوث القطاع ككل قطاعات الدولة بالجزئية والطفافية والفئوية والقبلية، وهو قطاع يمثل العمود الفقري لاقتصاد الدولة، ومتى ما وصل الى الانهيار، فستوهي الدولة باكملها ويضيع مستقبل الأجيال القادمة، فما هو الحل لانقاذ هذا القطاع الحيوي، ووقف مسلسل التدهور الى الهاوية؟

في النهاية، ما ندعو اليه هو ترتيب وإعادة بناء القطاع النفطي وأن يشمل أهم عنصر الا وهو العنصر البشري.

والغاز ولا يقاس ابدأ بمدى استقرار القطاع من عدمه، ومن هنا لا بد أن ينصب الاهتمام في السير قدما نحو تسريع آلية عمل المشاريع النفطية التي اخذت كثيرا من الوقت لإقرارها وفي مقدمتها الوقود البيئي والمصفاة الجديدة ومشاريع الانتاج سواء للنفط او الغاز والبتروكيماويات.

ومن هذا المنطلق لا بد أن يتم التركيز على المشاريع الجديدة والابتعاد عن وقف المشاريع او تعطيلها، خصوصا أن مشروع المصفاة مثلا كان مطروحا منذ عام 2008 وتمت إعادة النظر في دراسته مجددا، وبالتالي لا عذر للتأخير في إنجاز المشاريع طالما توافر الدعم السياسي الحكومي للجهاز الفني ضد أي تدخلات من نواب او منتقدين.

5- الشفافية في ترسية المناقصات النفطية الملبيونية دائما ما تسهل لعاب الشركات المحلية والعالمية عليها وتحاول كبرى الشركات بأن تأخذ جزءا لا يستهان به من العكسة النفطية ولو على حساب البلد وتعطيل المشاريع، فالقطاع النفطي علني

وقامت الحكومة بالتحرك السريع في وقف صفقة الصراعات واحداث التغيير الشامل، وكل هذه الامور لا شك انها ستعطي الفرصة الكاملة للعدساتي ورفيقه في العمل بدون اي اضطرابات سياسية وسيصبح القطاع النفطي بمنأى عن التدخل السياسي.

3- فريق العمل الجديد لم تلونه المصالح السياسية ووقت الصراعات عائقا أمام تنمية وتطوير القطاع النفطي في السابق، ولم يعد هناك حل لازمة سوى إجراء تغيير شامل في قيادات القطاع لطي صفحة الصراعات العقيمة، فريق القيادات الجديد جاء من الصف الثاني في الشركات النفطية وهم يتمتعون بكفاءة مهنية عالية، لذا يجب إعطاؤهم فرصة الإسماع بزمام الأمور، والعمل بعيدا عن التدخلات السياسية، فاهم عامل لنجاح هذا الفريق الجديد هو إبعاد المصالح السياسية عنه.

4- السير قدما نحو تنفيذ المشاريع الكبرى يقاس تطور القطاع النفطي بمشاريعه وزيادة إنتاج النفط

الفرصة الحالية للعدساتي تعتبر الفرصة الوحيدة التي لم تأت منذ سنوات عديدة في شكلها او في خصائصها.

فمنصوب العدساتي الجديد جاء متزامنا مع اقضاء قيادات نفطية كان ينظر اليها على أنها اساس مشاكل القطاع النفطي، فمن الان وصاعدا لن توجد شللية او محسوبية في القطاع لان مسطرة التقييم ستكون واحدة ولن يظلم احد.

2- التاي بالقطاع عن اللعبة السياسية من أهم العقبات التي واجهت القطاع النفطي في السابق تسيس العمل والصراعات الداخلية على المناصب والنفوذ على حساب المصلحة العامة، وفتحت هذه الصراعات الباب أمام تدخل السياسيين، وهذا التدخل أحق بالقطاع النفطي أضرارا أعاقست تنفيذ معظم المشاريع والبرامج التطويرية وألغت بعضها.

ولكن الوضع اصبح مختلفا حاليا فما فعله وزير النفط السابق هاني حسين افسد الطريق امام مجلس الامة في اللعب مجددا في القطاع النفطي



على أساس الديمقراطية والتنمية والمصلحة الوطنية المشتركة بعيدا عن المصالح الضيقة والمحاصصة السياسية، فبدون الاهتمام بالقطاع سيكون من الصعب إخراج قطاع النفط من هذا النفق المظلم وبالتالي تعود لنقطة الصفر من جديد.

لـ«الانباء» ان العدساتي امام فرصة تاريخية لتعديل مسار القطاع النفطي واحداث نقلة نوعية على كل الأصعدة، وذلك لانه امام استحقاق تاريخي

فرصة سانحة لم تنتها لغره من الرؤساء التنفيذيين السابقين، واضعين في هذا المجال مجموعة من النضاح والاستنتاجات للمرحلة المقبلة وهي كالتالي:

1- إصلاح الخلل الكبير في القطاع النفطي الكويتي كان القطاع النفطي الكويتي في بؤرة الاحداث دائما وخلال السنوات الخمس الماضية لعبت السلطة التشريعية في القطاع واحدثت اخفاقات متتالية واضعفت من قوّة الرئيس التنفيذي للمؤسسة، ولكن

## 5 ملفات أمام

## نزار العدساتي

## خلال المرحلة

## المقبلة

ما حدث في القطاع النفطي على مدار الاسبوعين الماضيين من إعادة هيكلة شاملة للشركات النفطية يعتبر انصارا كبيرا للقضاء على الصراع بين القيادات النفطية والذي استمر لسنوات، ولكن الأهم في عملية التغيير هو مدى التجانس بين القيادات النفطية الحالية مع رئيسها التنفيذي الجديد نزار العدساتي.

ويبدو أن نجاح العدساتي على رأس هرم القطاع النفطي يرتبط بمصير عملية إعادة اعمار القطاع ومدى صياغة مشاريعه

كثيرة هي العقبات والعراقيل التي تواجه منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، فعلى مدار السنوات الماضية تقابل العديد من القيادين النفطيين على هذا المنصب الرفيع ممن مشهود لهم بالكفاءة ولكن أداء القطاع النفطي السذي تراجع خلال السنوات الماضية بسبب بعض الصراعات الداخلية بين بعض القيادين كان السبب المباشر وراء تدخل السلطة التشريعية الكبير في القطاع وتعطيل مشاريعه.

ما حدث في القطاع النفطي على مدار الاسبوعين الماضيين من إعادة هيكلة شاملة للشركات النفطية يعتبر انصارا كبيرا للقضاء على الصراع بين القيادات النفطية والذي استمر لسنوات، ولكن الأهم في عملية التغيير هو مدى التجانس بين القيادات النفطية الحالية مع رئيسها التنفيذي الجديد نزار العدساتي.

ويبدو أن نجاح العدساتي على رأس هرم القطاع النفطي يرتبط بمصير عملية إعادة اعمار القطاع ومدى صياغة مشاريعه

## تحليل نفطي

# قيادات نفطية أحييت للتقاعد ظلماً: لن نسكت على مهزلة إقصائنا بهذا الشكل المعيب

عملية الإقصاء حرمتنا من كافة حقوقنا الوظيفية من «باكج» التقاعد وغيره.

وتابع: «اجتماع مجلس إدارة المؤسسة الذي عقد لتشكيل الأعضاء المنتخبين للشركات النفطية لم يراع المفاضلة في الاختيار وجاء قراره جائر لقياديين لم يكملوا 30 عاما في القطاع النفطي».

من ناحية قال قيادي آخر أن هناك استياء كبيرا في دوائر صنع القرار مما فعله وزير النفط السابق، لافتا إلى أن أول خطوة في هذا الاتجاه هي إعادة قياديي النفط الذين تعرضوا للغلم الإداري إلى مواقعهم، وإلغاء قرارات حسين بالاستغناء عنهم، والتي لم تلتزم بالقواعد والمعايير الصحيحة المعمول بها في التعيينات والترقيات وإنهاء خدمات موظفي الدولة.

وأضاف: «ما يزيد من فداحة قرارات وزير النفط السابق أنه اتخذها وهو مستقيل، مما يعرض جميع قراراته التي صدرت خلال الفترة للبلطان».

لإحالة الموضوع إلى المحكمة الإدارية للفصل في هذا التجاوز، ولكن في حالة عودة هؤلاء القيادين من جديد للعمل في القطاع النفطي، فما هو الحل في المناصب الجديدة.

عضو منتدب سابق لإحدى الشركات النفطية قال لـ«الانباء» أن عملية الإحالة للتقاعد تمت بشكل غير قانوني حيث تم التنفيذ بين ليلة وضحاها وبشكل مستعجل، حيث يفترض أن يكون هناك فترة إشعار للقيادي، مشيرا إلى أن اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في 20 مايو الماضي لم يصدر عنه محضر اجتماع، وبالتالي لم يحصل لأي قيادي كتاب رسمي للإحالة إلى التقاعد.

وأوضح أن ما حدث للقيادات النفطية هي سابقة تحدث لأول مرة في القطاع النفطي من المعاملة السيئة للقياديين، وكانهم سارقون للمال العام، مضيفا «4 أعضاء منتدبين توجهوا إلى الديوان الاميري وقرروا رفع قضية تحفظ الحقوق لان

لا يختلف اثنان على أن ما حدث في القطاع النفطي خلال الشهر الماضي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول قرارات وزير النفط السابق هاني حسين في التنفيذ الجائر لتوجيهات مجلس الوزراء بإحالة القيادين ممن أمضوا 35 عاما في القطاع النفطي إلى التقاعد وذلك على الرغم من أن بعض القيادات المقالة لم تضي 30 عاما.

فما حدث في الفترة من 17 مايو وحتى 21 منه طرح العديد من التساؤلات وتصدت بقائمة طويلة من الأسئلة ظاهرة للعيان فوق حائط من الغضب لدى بعض القيادات النفطية التي رفضت التوقيع على إقالتهم بهذا القرار الجائر والذي نفذ بشكل انتقامي، على حسب وصف احد القيادين المقالين.

4 قيادات نفطية أبت أن يلغس اسمها بمذبحة «الداو» والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأعضاء المنتدبين لا نحل لهم بالقضية تماما، ويبدو أن الأمور تسيير نحو التصعيد في ظل تشدد البعض

# بدأت في 18 مايو ويتوقع أن تنتهي في 16 يونيو الجاري

## السيقان لـ «الأنباء»: مصفاة الأحمدية تجري صيانة لوحدة الديزل الجديدة

وأضح مصافي التكرير في العالم بطاقة تكريرية تبلغ 466 ألف برميل يوميا، ونحتوي المصفاة على 29 وحدة جديدة من أهمها وحدات تقطير النفط الخام ووحدات التكسير بالعامل المساعد المناع ووحدات إزالة الكبريت من مخلفات برج التقطير الجوي ووحدة التقطير الفراغي ووحدات استرجاع الكبريت وغيرها.

السيقان ان الوحدة تبلغ طاقتها التكريرية اليومية في حدود 70 ألف برميل يوميا، مشيرا إلى ان مصفاة الأحمدية بها وحدة ديزل قديمة وتصل طاقتها التكريرية إلى 58 ألف برميل يوميا.

وعن المشاريع الجديدة التي تنفذها المصفاة قال السيقان ان العمل جار على قدم وساق حاليا للانتهاء من خط الغاز الرابع حيث ان المقاول الرئيسي للمشروع في المراحل النهائية من عمليات البناء والتشييد ويتوقع أن يبدأ التشغيل التجريبي للخط الجديد مع نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن خط الغاز الرابع يعتبر مشروعا ضخما متكامل بعد وحدات ضخمة.

وذكر أن شركة البترول الوطنية تقوم حاليا بإنجاز مشروع الخط الرابع لمصفاة إسالة الغاز ويهدف إلى زيادة الطاقة التصنيعية للمصنع والتي ستقبل زيادة إنتاج الكويت من النفط الخام والغازات المصاحبة.

هذا وتعتبر مصفاة الأحمدية واحدة من أحدث

قال مدير دائرة الصيانة في مصفاة ميناء الأحمدية م. طارق السيقان ان المصفاة انتهت من عملية الصيانة المجدولة الكبرى لأكثر من 11 وحدة في 21 مايو الماضي، وقامت المصفاة بالتشغيل التجريبي للوحدات لتصل إلى 170 ألف برميل يوميا، متوقعا أن تعود الطاقة التكريرية للوحدات إلى 200 ألف برميل يوميا خلال الأيام المقبلة، مبيحا أن الوحدات التي تمت صيانتها هي: وحدة النفط الخام رقم 4 ووحدة معالجة استخراج الكبريت ووحدة الهيدروجين بالإضافة إلى صيانة لوحدات المساندة.

وأوضح السيقان في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن دائرة الصيانة أخذت وحدة الديزل الجديدة في المصفاة لإجراء صيانة مجدولة لها حيث قامت الدائرة بتسليم الوحدة في 18 مايو الماضي ويتوقع أن تنتهي عملية الصيانة في 16 يونيو الجاري.

وحول الطاقة التكريرية لوحدة الديزل الجديدة قال



م. طارق السيقان

## «البنر وغطاء»

● انتشرت إشاعات خلال اليومين الماضيين بتولي قيادي نفطي سابق حقيبة النفط، مع أن هذا القيادي مخضرم، إلا أن هناك آيادي خفية سوف تحول دون توليه هذه الحقيبة.

يقال أن وزير النفط السابق هاني حسين تبين له عملية اختلاس بـ30 مليون دينار متورط فيها قيادات نفطية

● انتشرت إشاعات خلال اليومين الماضيين بتولي قيادي نفطي سابق حقيبة النفط، مع أن هذا القيادي مخضرم، إلا أن هناك آيادي خفية سوف تحول دون توليه هذه الحقيبة.

يقال أن وزير النفط السابق هاني حسين تبين له عملية اختلاس بـ30 مليون دينار متورط فيها قيادات نفطية

# «البترو الوطنية»: توجه للرد على استفسارات مقاولي «الوقود البيئي» عبر البريد الإلكتروني

الوقود البيئي ابتداء من يوم الاثنين المقبل ولدة 4 أيام في مصفاة الأحمدية وميناء عبدالله، حيث ستتناقص الشركات المؤهلة لمشروع الوقود البيئي على 3 حزم تمثل مشروع الوقود البيئي، موزعة على مصافي شركة البترول الوطنية، وتتوزع مواقع العمليات الرئيسية للمشروع في مصفاة ميناء عبدالله، وفي حزمتان، في حين سيتم تنفيذ الحزمة الثالثة في مصفاة الأحمدية، بالإضافة إلى إعادة استخدام الخزانات الموجودة في مصفاة الشيبعية.

وأكدت المصادر على أن شركة البترول الوطنية تعمل كخليفة لحل متكاملة في جميع قطاعاتها وتسابق الزمن لتنفيذ مشروع المصفاة الجديدة ومشروع الوقود البيئي على اعتبار أنهما يمثلان أكبر مشاريع خطة التنمية بتكلفة إجمالية تبلغ 8,6 مليارات دينار.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة البترول الوطنية طلبت من لجنة المناقصات الداخلية في مؤسسة البترول الكويتية بالإضافة إلى لجنة المناقصات المركزية ان تكون آلية الرد والاستفسار من المقاولين المؤهلين مشروع الوقود البيئي عبر البريد الإلكتروني، وذلك في خطوة لتسريع عملية الرد على استفسارات المقاولين في المشروع.

وذكرت المصادر أن شركة البترول الوطنية تتجه لإنشاء موقع الكتروني خاص بالمشاريع وأن يكون بمواصفات آمنة تماما ضد الاختراق من قبل الهاكرز، مشيرة إلى ان هذه الخطوة ستسهل خطوات سير المشروع على الرغم من خطورتها الكترونيا.

من جهة أخرى، ستجري البترول الوطنية جولة ميدانية للمقاولين المؤهلين في مشروع

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة البترول الوطنية طلبت من لجنة المناقصات الداخلية في مؤسسة البترول الكويتية بالإضافة إلى لجنة المناقصات المركزية ان تكون آلية الرد والاستفسار من المقاولين المؤهلين مشروع الوقود البيئي عبر البريد الإلكتروني، وذلك في خطوة لتسريع عملية الرد على استفسارات المقاولين في المشروع.

وذكرت المصادر أن شركة البترول الوطنية تتجه لإنشاء موقع الكتروني خاص بالمشاريع وأن يكون بمواصفات آمنة تماما ضد الاختراق من قبل الهاكرز، مشيرة إلى ان هذه الخطوة ستسهل خطوات سير المشروع على الرغم من خطورتها الكترونيا.

من جهة أخرى، ستجري البترول الوطنية جولة ميدانية للمقاولين المؤهلين في مشروع

# بسبب عدم اتضاح الرؤية للمرافق والمصنع العائم تأخر إبرام عقود استيراد الغاز المسال للسنوات المقبلة

أساسها قطاع التسويق بإبرام عقود استيراد الغاز الجديدة، مشيرا إلى أن عقود إيجار المصنع العائم ستنتهي العام الحالي وينبغي طرح مناقصة لتأجير مصنع جديد وهو ما سيأخذ وقتا.

تجدر الإشارة إلى أن الكويت تستورد الغاز المسال صيفا منذ العام 2009، إلى حين «يتوافر إنتاج الغاز المسال والوقود البيئي المناسب من المشاريع المقبلة لإنتاج وقود الطاقة البيئي لسد احتياجات الدولة».

المسال من المزودين العالميين، لاسيما ان هناك عملا شاقا لا بد أن يتم العمل فيه من الآن وصاعدا مثل تأجير المصنع العائم وتحديث منشأة استيراد الغاز المسال ومعرفة مواصفات المصنع والمنشأة والسعة الاستيعابية والقدرة التخزينية وكيفية الحقن اليومية في الشبكة الرئيسية المغذية لمحطات الكهرباء.

وذكر أن كل هذه الأمور لا بد أن تكون واضحة من قبل شركة البترول الوطنية لكي يقوم على



مصدر نفطي قال لـ «الأنباء» ان هناك تأخيرا في إبرام عقود استيراد الغاز

## انخفاض الأرباح بنسبة مليوني دينار.. و«بيت الطاقة القابضة» الخاسر الوحيد

# 5 ملايين دينار أرباح شركات النفط والغاز في الربع الأول

الشركة	2012	2013	التغير (%)
الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف)	0,15	0,18	20%
إيكاروس للصناعات النفطية	3,05	1,71	(44%)
بيت الطاقة القابضة	(0,66)	(9,19)	(1,292)
الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو)	0,39	0,90	131%
البترولية المستقلة	1,80	1,57	(13%)
المقاولات والخدمات البحرية الاجمالي	0,20	0,67	235%

ملحوظة: تم استبعاد شركة برقان لحفر الآبار من الاحصائية لعدم تقديمها للبيانات المالية.

بلغت 9,19 ملايين دينار مقارنة بخسائر قدرت بـ66 ألف درهم. 44%، فيما جاءت شركة المجموعة البترولية المستقلة في المرتبة الثانية من حيث الأرباح محققة أرباحا قدرها 1,5 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,8 مليون دينار وبانخفاض بلغ 13%.

بلغت 9,19 ملايين دينار مقارنة بخسائر قدرت بـ66 ألف درهم. 44%، فيما جاءت شركة المجموعة البترولية المستقلة في المرتبة الثانية من حيث الأرباح محققة أرباحا قدرها 1,5 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,8 مليون دينار وبانخفاض بلغ 13%.

بلغت 9,19 ملايين دينار مقارنة بخسائر قدرت بـ66 ألف درهم. 44%، فيما جاءت شركة المجموعة البترولية المستقلة في المرتبة الثانية من حيث الأرباح محققة أرباحا قدرها 1,5 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,8 مليون دينار وبانخفاض بلغ 13%.

بلغت 9,19 ملايين دينار مقارنة بخسائر قدرت بـ66 ألف درهم. 44%، فيما جاءت شركة المجموعة البترولية المستقلة في المرتبة الثانية من حيث الأرباح محققة أرباحا قدرها 1,5 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,8 مليون دينار وبانخفاض بلغ 13%.

حققت 5 شركات مدرجة في قطاع النفط والغاز بسوق الكويت للأوراق المالية خلال فترة الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بلغت نحو 5 ملايين دينار، مقارنة بنحو 7 ملايين دينار خلال الفترة المماثلة المنتهية في 31 مارس 2012، مسجلة انخفاضا بلغ 2 مليون دينار.

وفقا لإحصائية أعدتها «الأنباء» فإنه من منطلق النتائج المالية التي قامت 6 شركات بترولية من أصل شركات مدرجة ضمن قطاع النفط والغاز بالإعلان عنها وذلك باستثناء شركة برقان لحفر الآبار، فإن شركة واحدة هي شركة بيت الطاقة القابضة (عارف للطاقة سابقا) خسائر